



اتفاق انشاء لجنة مشتركة بين حكومة سلطنة عمان وحكومة دولة الكويت

إن حكومة سلطنة عمان وحكومة دولة الكويت (ويشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين).
إدراكا منهما للروابط التاريخية والعلاقات الأخوية بين بلديهما وشعبيهما الشقيقين،
وتعزيزا للعلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين في كافة الميادين، والتشاور حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

وتأكيدا لالتزام البلدين بالنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الإقليمية والدولية التي تدعو الى توثيق التعاون والعلاقات الأخوية والودية بين الدول.

فقد إتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

يشكل الطرفان المتعاقدان بموجب هذا الإتفاق لجنة مشتركة للتعاون الثنائي فيما بينهما (يشار إليها فيما بعد باللجنة)، ويعهد إليها بالمهام التالية وعلى وجه الخصوص:

- ١- الوصول الى أعلى مستوى من التشاور والتنسيق في القضايا السياسية التي تهم البلدين.
- ٢- تطوير ومتابعة وتسهيل التعاون في المجالات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والمالية والإمائية وغيرها من المجالات ذات الصلة.
- ٣- تعزيز التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والإعلامية والشبابية والرياضية وشؤون البيئة.
- ٤- دعم التعاون في مجالات التعليم والتعليم العالي والتدريب والتوظيف والتنمية الإجتماعية.
- ٥- تعزيز أوجه التعاون القضائي والقانوني بين الطرفين المتعاقدين.
- ٦- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات وبرامج التعاون الموقعة بين الطرفين المتعاقدين.
- ٧- تعزيز التعاون الدبلوماسي والتقني في ما يتصل بعلاقات الطرفين مع الدول الأخرى.

الحسين



- ٨- توثيق التعاون الأمني وتبادل المعلومات بما يرسخ الأمن المشترك لكل منهما.
- ٩- تطوير التعاون العسكري بين الطرفين المتعاقدين بما في ذلك تبادل الخبرات وبرامج التدريب وإجراء المناورات المشتركة.
- ١٠- تحقيق حرية تنقل مواطني الطرفين عند المنافذ الحدودية وذلك طبقاً للقواعد التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.
- ١١- تشجيع وتطوير التعاون في مجالات الري والزراعة والثروة السمكية.
- ١٢- أية مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.

المادة الثانية

يرأس اللجنة وزيراً الخارجية في البلدين أو من ينوب عنهما، ويشارك في اجتماعاتها ممثلون عن الجهات ذات العلاقة في البلدين والمختصون بمواضيع التعاون التي تتولى اللجنة دراستها في كل مرة.

المادة الثالثة

تعقد اللجنة دوراتها مرة كل سنة بالتناوب بين البلدين، ويسبق ذلك اجتماعات تحضيرية على مستوى كبار المسؤولين والخبراء ولها أن تعقد اجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كما أن للجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها ممثلين عن غرف التجارة والصناعة وأصحاب الأعمال والجهات ذات العلاقة في كلا الطرفين المتعاقدين ويتم تحديد جداول الأعمال ومواعيد تلك الاجتماعات عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة الرابعة

للجنة أن تشكل لجاناً فرعية تخصصية للبحث في مختلف مجالات التعاون المشتركة بين البلدين، وتخضع محاضر اجتماعات اللجان الفرعية لمصادقة اللجنة.

المادة الخامسة

تكون وزارة الخارجية في سلطنة عمان و وزارة الخارجية في دولة الكويت هما الجهتان المعنيتان بالتنسيق والمتابعة والإعداد لإجتماعات اللجنة ولجانها الفرعية

١١



المادة السادسة

١- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر باستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لنفاذه.

٢- يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة خمس سنوات ويتجدد تلقائيا لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في إنهاء العمل به قبل ستة أشهر من تاريخ إنهائه، وذلك عبر القنوات الدبلوماسية.

ويجوز لأي من الطرفين اقتراح تعديل هذا الاتفاق ويصبح هذا التعديل نافذا بعد اتفاق البلدين عليه بذات الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة.

وقع هذا الإتفاق بمدينة الكويت بتاريخ ٢٣ من سبتمبر ١٤٢٤ هـ الموافق ١٧ من ديسمبر ٢٠٠٣ م من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة دولة الكويت
الشيخ الدكتور محمد صباح الميالم الصباح
وزير الخارجية

عن حكومة سلطنة عمان
يوسف بن علوي بن عبدالله
الوزير المسئول عن الشؤون الخارجية